

نصيحة إلى طبيب مسلم ضمن ضوابط شرعية يلتزم بها في عيادته لفضيلة الشيخ العلامة الشيخ فركوس الجزائري حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين
أمّا بعد

فإن علم الطب الذي يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لها من صحة وفساد، علم نظري وعملي، معدود من العلوم العقلية كالحساب، وإذا كانت الحرف والصناعات التي يحتاج إليها الناس في معايشهم، كال فلاحة ونحوها على فرض الكفاية فالطب والحساب أولى على ما ذكره أبو حامد الغزالي وابن قدامة^(١)، غير أن فرضية تعلم الطب على الكفاية مبنية على وجود الحاجة إليه، وال الحاجة متفاوتة القدر بحسب الأحوال والأ زمنة والأمكانة، وبحسب تفاوت الظروف والأحوال، لكن إذا كانت كفاية بلد من الأطباء الذين يغطون حاجيات الناس إلى العلاج بدفع العلل والأمراض عن أبدانهم، فإن فرضيته الكافية يمكن أن تحصر في القضايا الطبية الجديرة باتفاقها والتfiction فيها، والتي هي سبيل لشقوية شوكة المسلمين، والاستغناء عن الأطباء الكفار، أما ما عدتها بعد حصول الكفاية فيبقى الترغيب ملحاً في تعلمه، وتعليمه، وتطبيقه، لنفع العباد وصلاح أبدانهم، لذلك كانت عنابة علماء الإسلام وفقهائهم فائقة في تعلمه وتعليمه (والكتابة فيه بما هو مبثوث في مؤلفاتهم)^(٢)

ومن ثم كان علم الطب مختلف تخصصاته ضرورياً في حاجةبقاء الأبدان على الصحة، فلا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا، لأن الذي أنزل الداء أنزل الدواء، وأرشد إلى استعماله، والطبيب ينبغي أن يحرص على إتقان مهنته ومعرفة قواعد الطب، وعمل الأمراض على وجه تنتفي مسؤوليته عند ممارسة عمله وإلا حصل الفساد على الأبدان، وترتّب عليه الضمان، قال صلى الله عليه وآله وسلم: "مَنْ تَطَّبَّ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طَبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ"^(٣) ، وضمن هذا المعنى يقول ابن تيمية -رحمه الله- : " وقد قال بعض الناس أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلّم، ونصف متافق، ونصف متطلب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان"^(٤) ، كما ينبغي للطبيب أن يكون شكوراً لله لما أوصله إليه من درجة علمية في ميدانه، وفي فهم علل الطب وقواعد بناء على ما اكتسبه من خلال الممارسة الفعلية لمهنته الطبية وما تدفق عنها من خبرة ومهارة، وظهرت قوته في دقة عمله، وإتقان صنعته، فكل ذلك يرجع إلى فضل الله سبحانه عليه، ومن شكر النعمة أن يقابل الطبيب المسلم ما أمدّ الله تعالى من نعم بالشكر والعرفان، وأن يكون شكره ظاهراً في دينه وسلوكه وأخلاقه ومتجرداً في هيئته ومحظى مظاهره اقتداءً بالسلف الصالح -رحمهم الله- الذين ما نبغوا في علومهم ولا فاقوا غيرهم إلا بالالتزام الكامل بعبادات الإسلام وآدابه وشرائعه، فذلك من تمام الشكر وكمال التوحيد.

ومن مضمون هذا المعنى يمكن تحديد جملة من الضوابط الشرعية التي يتعلّق بعضها بشخصية الطبيب المسلم يلتزم بها في حياته المهنية، وأخرى متعلقة بعيادته الطبية.

و يأتي ترتيب الضوابط المتعلقة بعيادته مجملة على الوجه التالي:
أولاً: يستحب تخصيص أماكن في العيادة للصلاة بوضع مصلى للرجال والنساء لفضيلة الصلاة وعظم شأنها، فهي فريضة الله على كل مؤمن، وهي عماد الدين، وأحد أركان الإسلام ومبانيه العظام

ثانياً: لا يجوز أن تكون العيادة الطبية ملائلا للاختلاط بين الذكور والإناث خشية الفتنة فيفصل بين الجنسين في محل الاستقبال، ومكان الانتظار، وفي قاعة العلاج، وأسرة العيادة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "ما تركت بعدى فتنة أضرر على الرجال من النساء" (٥) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إن الدنيا حلوة حضرة وإن الله مستخلفكم فيها". (فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَاتَّقُوا الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ إِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ" (٦)

ثالثاً: لا يجوز وضع منفحة السجائر لما فيها من الرضا بالتدخين والدعوة إليه ولا مجالات ذات تربية مستوردة لا تخدم الأخلاق في قاعة الانتظار وكذا الصحف المنكرة والوضيعة، التي لا تعكس حقيقة خلق صاحب العيادة وصفة التزامه، بل يعمل على وضع مطويات ورسائل وقصاصات دعوية تكرس الفضيلة والأخلاق ولو في مدة الانتظار

رابعاً: لا يجوز تعليق لوحات تحمل آيات قرآنية لا على وجه التبرك، ولا لقصد التزيين، لأن القرآن نزل ليتعلق بالقلب شفاء ورحمة، وينعكس على السلوك والأعمال طاعةً وامتثالاً، كما لا يجوز تعليق صور ذات أرواح على جدران العيادة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "إِنَّ أَشَدَّ النَّاسَ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ" (٧)، وله أن يعلق ما يراه مناسباً، والأحسن أن يعلق أمثل الحكماء وأقواهم مثل: "من آمن بالآخرة لم يحرض على الدنيا" أو "من حاسب نفسه ربح، ومن غفل عنها خسر" أو "من كثر مزايه زالت هيبيته، ومن كثر خلافه طابت رغبته" أو "حسن التدبير مع الكفاف خير من كثير المال مع الإسراف"، ومن الآيات الحكيمية
إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عِلْمًا يَقِينًا • بِأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كَسَاعَةٍ

فَلِمْ لَا أَكُونْ ضَيْئًا بِهَا • وَاجْعَلُهَا فِي صَالَحٍ وَطَاعَةٍ

كما يستحسن تعليق لوحات تتضمن تعليمات مختصرة عن كيفية ظهارة المرض وصلاته، والأحكام التي تتعلق به في الجملة، ويستحسن أيضاً تعليق لوحات منع التدخين منعاً باتاً مرفقة بمضار التدخين على البدن والمحيط خامساً: وفي العيادة الصحية ينبغي تخصيص جناح منفصل لأصحاب الأمراض المعدية، يمنع الطبيب الاتصال بالمرضى الآخرين وغيرهم لثلاً يتنتقل - بتقدير الله تعالى - المرض إليهم عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "لَا يُورَدَنْ مُمْرِضٌ عَلَى مُصْحَّ" (٨)، والحديث وإن ورد على الإبل من الحيوان فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ويفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن الطاعون: "إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَتُؤْمِنْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَهْبِطُوا عَلَيْهَا" (٩).

سادساً: يستحب له أن يحول مكتبه تجاه القبلة ويجلس مستقبلاً لها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَيِّدًا، وَإِنَّ سَيِّدَ الْمَجَالِسِ قَبَّالَةُ الْقَبْلَةِ" (%)، وبالمقابل ينبغي له توجيه بيوت

الخلاء عند بناء العيادات وغيرها من المصحات إلى غير جهة قبلة المسلمين لأنّها قبلة المصلين، وموضع التكريم والتقديس، لقوله صلى الله عليه وآلـه وسلم: "لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِعَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَدِبُرُوهَا، وَلَكِنْ شَرَّفُوا وَغَرِّبُوا" (١).

أمّا الضوابط الشرعية المتعلقة بشخصية الطبيب وأخلاقياته فيمكن أن نجملها على الترتيب التالي أو لاً: ينبغي على صاحب العيادة أن يصف نفسه بـ: "الطبيب" بدلاً من "الحكيم" على لوحته الإعلامية المعلقة خارج عيادته، أو على ختمه وأوراقه المهنية لاستعمال الشارع لفظ الطبيب دون الحكيم، وقد بينته في بعض الفتاوى الطبية (٢).

ثانيًا: يبتعد الطبيب المسلم الملزّم وكل صاحب مهنة حرّة وغيرهم عن مظاهر موالة الكفار بالتشبيه بهم فيما هو من خصائصهم ديناً ودنياً، كشعائرهم وخصائص عاداتهم وتقاليدتهم، وهيئة لباسهم، ومظاهر أخلاقهم من حلق اللحى، وإطالة الشوارب، والرطانة بلغتهم إلاّ عند الحاجة لقوله صلى الله عليه وآلـه وسلم: "مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ" (٣)، (وقوله صلى الله عليه وآلـه وسلم: "خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، احْفُوا الشَّوَارِبَ، وَفَرُّوا اللَّحَى" (٤))

ثالثًا: ومن منطلق عدم موالة الكفار وترك التشبيه بهم، يعمل الطبيب المسلم الملزّم وكل صاحب مهنة حرّة وغيرهم على أن تكون اللغة العربية هي لغة التخاطب والاتصال مع زبائنه وزملائه في المهنة وغيرهم، محاولاً إظهارها على ختمه ووثائقه وبطاقاته المهنية اعتزازاً بها، لأنّ العربية هي لغة الوحي والتزيل ومفتاح الشريعة، وعنوان الانتفاء إلى أمة الإسلام، والانتساب إليها ومظهر موالة أهل الإيمان.

رابعاً: ومن نفس المنطلق يتلزم الطبيب وأصحاب المهن وغيرهم بالتاريخ الهجري على بطاقات المواعيد والوصفات الطبية وغيرها في حدود الإمكـان، ويجوز عند الحاجة أن يقرّن التاريخ الميلادي بالهجري على وجه الإضافة والبيان، لأنّ استعمال التاريخ الميلادي على وجه الأصالة فيه محبة ومشاركة في إحياء شعائرهم وأعيادهم

خامسًا: يعمل الطبيب المسلم والصيادي وغيرهم على تحجب كل شعار طبّي أو غير طبّي مما له صلة بفساد معتقد أو مرتبط بفلسفات وثنية سواء على جدران عيادته أو على بذلته الطبية أو على أوراقه وختمه ومراسلاتـه المهنية وغيرها: كالصليب الأحمر الذي يرمـز إلى عقيدة التشليـث عند النصارـى، وهو من أقبح الكفر بالله تعالى، وأغلظـ الشـركـ بهـ، قال تعالى ردًا على مثلـةـ النـصارـىـ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، أو شعار الصيادلة المتمثـلـ في الأفعـىـ الملـتوـيةـ علىـ كـوبـ، حيثـ إنـ الأـفعـىـ تـرمـزـ إلىـ إـلـهـ الطـبـ الذـيـ يـمـنـحـ الصـحةـ وـالـعـافـيـةـ فيـ عـقـيـدةـ الإـغـرـيقـ وـالـرـوـمـانـ، وـنـحـوـ ذـلـكـ مـنـ الـمـعـقـدـاتـ الـفـاسـدـةـ الـمـضـادـةـ لـجـنـابـ التـوـحـيدـ الـخـالـصـ لـلـهـ ربـ الـعـالـمـينـ، فيـ عـقـيـدةـ

الـمـسـلـمـينـ، وـضـمـنـ هـذـاـ الـمـنـظـورـ يـدـخـلـ كـلـ شـعـارـ يـتـضـمـنـ دـعـاوـيـ مـغـرـضـةـ تـمـسـ بـحـرـمةـ إـلـاسـلامـ وـأـخـلـاقـ الـمـسـلـمـينـ.

سادساً: لا يجوز للطبيب أن يصافح النساء غير المخـارـمـ مـطـلـقاـ سـوـاءـ كـنـ شـابـاتـ أـمـ عـجـانـزـ بـحـائـلـ أـوـ بـغـيرـ حـائـلـ، لـقـولـهـ صلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ: "لـأـنـ يـطـعنـ فـيـ رـأـسـ رـجـلـ بـمـخـيـطـ مـنـ حـدـيدـ خـيـرـ لـهـ مـنـ أـنـ يـمـسـ اـمـرـأـةـ لـاـ تـحـلـ لـهـ" (٥)، وـقـولـهـ (صـلـيـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ: "إـيـ لـأـ أـصـافـحـ النـسـاءـ" (٦))

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: "وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ. غَيْرَ أَنَّهُ

سابعاً: إذا احتاجت المرأة إلى علاج ولم تجد الطبيبة فلا يحل للطبيب أن يرى منها أو أن يمس ما لا تدعى الحاجة إلى رؤيته أو مسه، فإن دعت الحاجة فالاحوط استعمال حائل عند اللمس ولا يزيله إلا حاجة اللمس بدون حائل ويأمرها أن تستر كل ما لا حاجة إلى كشفه عند العلاج، وخاصة عند التخدير.

ثامناً: لا يستثنى الطبيب من عموم تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِإِمْرَأَ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ" (١٨) لذلك يستوجب الفحص إحضار الزوج أو أحد محارمه من الرجال إن وجدوا، أو أقاربها من النساء إن وجدن، فإن تعذر فعلى أقل تقدير ترك الباب مفتوحاً وإجراء الفحص وراء الملوحة الساترة تفادياً للخلوة المنهي عنها قدر الإمكان، وإذا احتاج إلى امرأة معينة [سكتيرة] فلا يتبعها من غير المحرم ولا متبرجة تاسعاً: لا يجوز للطبيب أن يخاطب المريضة الأجنبية إلا في حدود الحاجة الذي يستدعيه الغرض الذي جاءت من أجله وكل حديث جر الانبساط والتفسير والضحك ونحوه فهو زائد عن قدر الحاجة يمنع سداً للذرية، كما يتجنّب من جهة أخرى الألفاظ البذيئة والصخب والصراخ على المرضى، بل عليه بالصبر والحلم والأناة لا سيما مع كبار السن والحالات الاستعجالية، فمثل هذه الأخلاق يحبها الله تعالى قال صلى الله عليه وآله وسلم لأشجع عبد القيس رضي الله عنه: "إِنَّ فِيكُوكَلَمَاتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحَلْمُ وَالْأَنَاءُ" (١٩).

عاشرًا: يلتزم الطبيب بالحافظة على صلواته في المسجد ومع الجماعة محاولاً أن تكون مواعيد الاستقبال غير متعارضة مع مواقيت الصلاة، فإن تعذر عليه ذلك وحصل له شاغل يمنعه من الجماعة حافظ على العصرتين فيها حديث فضالة رضي الله عنه عن أبيه قال: عَلِمْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ فِيمَا عَلِمْنِي: "وَحَافِظْ عَلَى الصَّلَواتِ الْخَمْسِ". قال: قُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ سَاعَاتٍ لِي فِيهَا أَشْغَالٌ، فَمُرْنِي بِأَمْرٍ جَامِعٍ إِذَا أَنَا فَعَلْتُهُ أَجْزَأَ عَنِّي، فَقَالَ: "حَافِظْ عَلَى الْعَصْرَيْنِ" وَمَا كَانَتْ مِنْ لَعْتَنَا فَقُلْتُ وَمَا الْعَصْرَانِ؟ فَقَالَ: صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا" (٢٠)، فإن حصل له ضيق وحرج أمكنه الجمع بين صلاتين حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "جَمِيعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَبْيَنُ الظُّهُورَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ عَيْنِ خَوْفٍ وَلَا مَطْرِ. فَقِيلَ: لَا يَبْيَنُ عَبَّاسٌ مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ، قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ" (٢١).

حادي عشر: يلتزم الطبيب بقواعد مهنته وبأخلاقياتها، مُجَسِّداً خلق الصدق عموماً ومع المرضى خصوصاً في حديثه [ومعاملاته ووعوده وحاله عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُوئُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾] [التوبة: ١١٩].

: ومن أخلاقيات الطبيب المسلم التي يتحلى بها ويلتزم مسالكها ما يأتي

أ - إن من مقتضى الأمانة والمسؤولية أن يرعى الطبيب صحة المريض، ويكتم سره ويستر عيده، فلا يفضحه ولا يفضلي له سراً، وهو مطالب بذلك إلا ما اقتضته الضرورة المهنية والاحتياط الصحي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «...من

(ستَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) (٢٢).

ب - والطيب يبدأ بالتسمية عند تقديم أسباب العلاج: من جراحة وأدوية ونحوها، ويختتم جهده وعمله بحمد الله، وينسب الفضل له سبحانه، ويقوم بعيادة المرضى ليتفقد أحواهم الصحية، ويطلع على تطور أقلم ويراقب نوعية الخدمات العلاجية المقدمة إليهم ومناسبتها لهم فإن ذلك يدخل في رعايته ومسئوليته لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (٢٣).

كما أنَّ عليه أن يُواسي المريض ويدعوه له بالشفاء ويكلمه بما يطيب به نفسه، كأن يقول له: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (٢٤)، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ذلك عند عيادة المريض، ويعرف المريض بأنَّ الشافي هو الله تعالى ليعلق المريض قلبه بالله سبحانه ولا يربط قلبه بطبيبه ولو كان أحق الأطباء وأمهرهم، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «اللَّهُ الطَّبِيبُ، بَلْ أَنْتَ رَجُلٌ رَفِيقٌ، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا» (٢٥)، أي أنت رفيق ترافق بالمريض وتتلطف به، وليس المداوي الحقيقي بالدواء الشافي من الداء، والعالم بحقيقة الداء والدواء، وال قادر على منح الصحة والشفاء إلا الله تعالى. وعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعود بعض أهله فيمسح بيده اليمني، ويقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَأْسَ، اشْفُ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شَفَاءَ إِلَّا شَفَاؤُكَ شَفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقْمًا» (٢٦)، وإذا كان من حقِّ المسلم على المسلم عيادة المريض فإنَّ الأحقية تتأكد على الطبيب من باب أولى.

ج - ومن أخلاقيات الطبيب - أيضًا - أن لا يغشَّ المريض ولا يكذب عليه كأن يصف له الدواء الذي يحتوي على محركات كشحوم الميتة والخمر والخنزير ونحوها؛ لأنَّ التداوي بالمحرم حرام لما روى البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ» (٢٧)، كما لا يصح أن يصف له الدواء وهو يعلم أنَّه لا نجاعة فيه أو لا يناسبه وخاصة عند فقدان الدواء الأصلي؛ لأنَّ ذلك من الخيانة والاحتياط على أمواله، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ» (٢٨)، ومن هذا القبيل - أيضًا - إعطاء إجازات لغير المرضى، أو عدم التصریح بمرض من يريد التقدم لمهمة، أو مسابقة، أو زواج مقابل عوض مالي ونحو ذلك، وعليه أن ينصح له بأن يبيّن له ما يراه الخير والصواب في أمره وعلاجه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا اسْتَتَصَحَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ» (٢٩)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الَّذِينَ (النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ فَقَالَ: اللَّهُ وَلِكَتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ)» (٣٠).

د - ومن أخلاقيات الطبيب أن يكون عمله موافقًا لتكريم الآدمي عن الابتذال؛ لأنَّ تكريمه من مقاصد الشرع قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيَّابَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ حَلَقْنَا: تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، ومن هذا المنطلق

لا ينبغي أن يتصرف في الأعضاء المبتورة للآدمي ويبيتها بالإحرارق ولا يتعاون على ذلك، ولو اشتغلت على مرض مُعد فإنه تزال خطورتها بالمواد المتلفة للجراثيم الناقلة للمرض، وإنما الواجب دفنها أو تسليمها لمن بتر منها العضو من المرضى أو ذويهم أو أهليهم، بدلاً من إتلافها بالإحرارق.

لا ينبغي التعامل ببيع الدماء إلى المرضى ولا التعاون على ذلك؛ لأنَّ دم الآدمي حقٌّ لله تعالى لا يجوز التصرف فيه إلا •
يأذن شرعاً، لذلك نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عنْ بَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ^(٣١)، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «قَالَ تَعَالَى: ثَلَاثَةُ أَنَا حَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ...»^(٣٢)، والدم جزء من الرجل الحرّ،
والجزء له حكم الكلّ، والنهي المطلق يشمل جميع جزئياته

وختاماً، فإنَّ ما تقدَّم ذكره يعُدُّ من أهمِّ الآداب الشرعية التي ينضبط بها الطبيب المسلم في عيادته، وله فيها أنْ يخصُّ أيَّاماً في السنة ينفقها للتطبُّع على وجه التطُّوع، كما له خارج عيادته أنْ يتسلَّل — فيما يسعه من الأيَّام — إلى أهالي المناطق المخرومة والمحاجة للإغاثة والعلاج ليقدِّم لهم يد العون والمساعدة على وجه التبرُّع عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدُوانِ﴾ [المائدة: ٢]، وبقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنَ أَخِيهِ» (٣٤). كما أنسَحَّه أنْ يتفَقَّه في أمور دينه ومسائل مهنته التي قد تَرُدُّ عليه حتى يعبد الله على حقٍّ وبصيرة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَإِخْرَانِهِ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

١٧- «إحياء علوم الدين» للغزالى: (١/١٦)، «مختصر منهاج القاصدين» لابن قدامة: (١).

^{٢٠} انظر: «أعلام العرب والمسلمين في الطب» د. علي عبد الله الدفاع، و«الطب الإسلامي» د. أحمد طه

٣- أخرجه أبو داود في الديات (4586)، والنسائي في القسامية (4830)، وابن ماجه في الطب (3466)، والحاكم في المستدرك (7484)، والدارقطني في سننه (335)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (2/266): "إسناده جيد قوي"، وحسنه الألباني في "صحيح الجامع" (6153)، وفي "السلسلة الصحيحة"

٤- مجموع الفتاوى : 729-2/730.

- ٥- أخرجه البخاري في النكاح (5096)، ومسلم في الرقاق (7121)، والترمذى في الأدب (2780)، وابن ماجه في الفتن (3998)، وأحمد (22463)، والحميدى في مسنده (574)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.
- ٦- أخرجه مسلم في الرقاق (7124)، والترمذى في الفتن (2191)، والبيهقي (6746)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
- ٧- أخرجه البخاري في الملابس (5950)، ومسلم في اللباس والزينة (5659)، والنمسائي في الزينة (5381) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
- ٨- أخرجه البخاري في الطب (5328)، وأبو داود في الطب (3911) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- ٩- أخرجه البخاري في الطب (5287)، ومسلم في السلام (5775) من حديث سعد بن أبي وفاص رضي الله عنه.
- ١٠- أخرجه الطبراني في الأوسط (2354)، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (8/114)، والستخاوي في المقاصد الحسنة (102). والألباني في صحيح الترغيب والترهيب (3085) وانظر السلسلة الصحيحة (2645) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- ١١- أخرجه البخاري في الوضوء (144)، ومسلم في الطهارة (264)، وأبو داود في الطهارة (9)، والترمذى في الطهارة (8)، والنمسائي في الطهارة (21)، وابن ماجه في الطهارة (318)، وابن حبان (1417)، وابن خزيمة (57)، وأحمد (23067)، والطبراني في المعجم الصغير (553)، والبيهقي (430)، والدارقطنى (10)، من حديث أبي أيوب الأنباري رضي الله عنه.
- ١٢- راجع الفتوى الموسومة بـ "حكم إطلاق وصف الحكيم على الطبيب" على الموقع.
- ١٣- أخرجه أبو داود في الملابس (4033)، وأحمد (5232)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. و الحديث صصحه الألباني في الإرواء (1269).
- ١٤- أخرجه البخاري في الملابس (5892)، ومسلم في الطهارة (625)، والبيهقي (709)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
- ١٥- أخرجه الطبراني في الكبير (16881)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه. قال المنذري في الترغيب والترهيب (3/66): "ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيحين"، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (226)، وفي صحيح الجامع (5045).
- ١٦- أخرجه النمسائي في البيعة (4198)، وابن ماجه في الجهاد (2984)، وأحمد (27765)، والدارقطنى (4327)، والبيهقي (17010)، من حديث أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها. وحسنه ابن حجر في فتح الباري (13/217)، وصححه في موافقة الخبر (1/527)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (529)، وفي صحيح الجامع (

١٧ - أخرجه البخاري في التفسير (4891)، ومسلم في الإمارة (4941)، وابن ماجه في الجihad (2985)، وأحمد (25794)، من حديث عائشة رضي الله عنها

١٨ - أخرجه الترمذى في الفتن (2318)، وأحمد (179)، والحميدى في مسنده (35)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال ابن حجر في "هداية الرواية إلى تخريج أحاديث المصاييف والمشكاة" (5/388): "إسناده صحيح"، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد (1/98)، والألبانى في "السلسلة الصحيحة" (430)، و"صحيح الجامع" (2546).

١٩ - أخرجه مسلم في الإيمان (17)، والترمذى في البر والصلة (2011)، وابن حبان (7204)، والطبرانى في المعجم الصغير (793)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما

٢٠ - أخرجه أبو داود في الصلاة (428)، والبيهقي (2277)، من حديث فضالة الليثي رضي الله عنه، والحديث صححه ابن حجر في "الإمتناع بالأربعين المتباينة بشرط السماع" (1/220)، والألبانى في السلسلة الصحيحة (1813)، وصحح الجامع (3122).

٢١ - أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (1667)، وأبو داود في صلاة السفر (1213)، والترمذى في الصلاة (187)، وأحمد (1981)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما

٢٢ - أخرجه البخاري في «المظالم» (2442) ومسلم في «الذكر والدعاة والتوبة» (7028) وأبو داود في «الأدب» (4895) وابن ماجه في «الحدود» (4895)، وأحمد (7633) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

٢٣ - أخرجه البخاري في «الأحكام» (7138)، ومسلم في «الإمارة» (1829)، وأبو داود في «الإمارة» (2928)، والترمذى في «الجهاد» (1705)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهمما

٢٤ - أخرجه البخاري في «المرضى» (5230) والبيهقي في «الجناز» (6834) من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما

٢٥ - أخرجه أبو داود في «الترجل» (4209)، وأحمد (7309)، من حديث أبي رمثة رضي الله عنه. وصححه الألبانى (في «السلسلة الصحيحة» (1537)، ومقبل الوادعى في الصحيح المسند (1242).

٢٦ - أخرجه مسلم في «السلام» (2191)، وابن ماجه في «الطب» (35209)، وابن حبان في «الجناز» (

2962، وأحمد (24425)، وأبو يعلى في مسنده (4811)، وعبد الرزاق في المصنف (19783)، والبيهقي (6686) من حديث عائشة رضي الله عنها.

٢٧ - أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في «الأشربة»، باب شراب الحلواء والعسل، والحاكم (4/242)، والبيهقي (20172)، وابن أبي شيبة في المصنف (23492)، وعبد الرزاق في المصنف (9/250)، قال الألباني: «وإسناده صحيح». انظر: «السلسلة الصحيحة» (4/175).

٢٨ - أخرجه أبو داود في «العلم» (3657)، والحاكم في المستدرك (350)، وأحمد (8067)، والبخاري في الأدب المفرد (260) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد (16/118)، وحسنه الألباني (6068) في « صحيح الجامع »، وفي «المشاكاة» (233).

٢٩ - أخرجه مسلم في «السلام» (2162)، وأحمد (8628)، وأبو يعلى في مسنده (6504)، والبيهقي (11066) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٣٠ - أخرجه مسلم في «الإيمان» (205)، وأبو داود (4946)، والنسياني في «البيعة» (4214)، وأحمد (17403)، والحميدي في مسنده (875)، من حديث نعيم الداري رضي الله عنه

٣١ - عن حكيم بن حرام رضي الله عنه قال: «يا رسول الله يأتيني الرجل في يريد ممّي البيع ليس عندي فأبتاباعه له من السوق؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك»، أخرجه أبو داود في «الإجارة» (3503)، والترمذمي في «البيوع» (1232)، والنسياني في «البيوع» (4613)، وابن ماجه في «التجارات» (2187)، وأحمد (14891)، وصححه التووي في «شرح المهدب» (9/259)، وابن الملقن في «البدر المنير» (6/489)، والألباني في «الإرواء» (5/132). وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (12/4)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (3/11).

٣٢ - أخرجه البخاري في «البيوع» (2227)، وابن ماجه في «الرهون» (2536)، وأحمد (8926)، والبيهقي (11376) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٣٣ - أخرجه البخاري في «اللباس» (5931)، ومسلم في «اللباس والزينة» (5695)، وأبو داود في «الترجل» (4169)، والترمذمي في «الأدب» (2782)، والنسياني في «الزينة» (5099)، وابن ماجه في «النكاح» (1989)، وأحمد (4212)، والدارمي (2703)، والبيهقي (15230)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

٤ - أخرجه مسلم في: «الذكر والدعاة والتوبة» (6999)، وأبو داود في «الأدب» (4946)، والترمذمي في «البر والصلة» (1930)، وابن ماجه (225) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

الجزائر في 01 شعبان 1427هـ الموقـ لـ 25 أوت 2006م الشـيخ أبو عبد العـز مـحمد عـلـي فـركـوس